

فيصل العيار له «الراي»:

قانون «هيئة الأسواق» يحتاج الى مراجعة كاملة

حوار محمد الجاموس

من مكتبه في أعلى «برج كيبكو» يتسنى لفصل العيار أن يرى الكويت كما لو أنه في طائرة مستقرة في الجو. انتقل مكتب «أبو مبارك»، نائب رئيس مجموعة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو)، إلى مكتبه الجديد في أعلى البرج في لحظة رمزية تشير إلى الخروج من المطبات الهوائية الصعبة للأزمة المالية. ضخت المجموعة الملايين لإنجاز هذا البرج الشاهق يوم كانت شركات العالم كله تبحث عن الكاش العريض لترتيب العاجل من الالتزامات. يستطيع «الكاتبين» أن يكتب في تاريخ «الزنس» الكويتي ذلك الذكاء الفطري والحس الذي قاده إلى قرارات كثيرة جريئة في لحظات حاسمة، لعل أبرزها التخلي عن «الوطنية للاتصالات» في توقيت لا أمثل منه. لم يدرك كثيرون ذكاء الصفقة، سعراً وتوقيتاً، إلا حين اندلعت الأزمة.

بهذه، بالغ، رثبت «كيبكو» أوضاع شركاتها في الأزمة. لم تترك أيًا من شركاتها تصرخ أو تنف على أبواب البنوك. نفذت عمليات زيادة رؤوس أموال حيث اقتضت الحاجة، وأعدت ترتيب أوراقها، وأكملت التوسع في لحظة كانت شركات كثيرة في الكويت والمنطقة، لا تزال تبحث عن الكاش: بنك في تركيا، وآخر في مالطا، وشركة تأمين كبرى في الجزائر، وعلاق صغير في قطاع القاعد، يكبر شيئاً فشيئاً!

خلال خمس سنوات من عمر الأزمة، وزعت «كيبكو» 280 مليون دينار من الكاش العريض جداً. يقول العيار «هذا الرقم ليس سطرًا» لكن الآتي أفضل. فالرجل الذي سن سنة الشافية في التوقعات في قطاع الأعمال الكويتي، بعد بنمو بنحو 15 في المئة في العام المقبل والسنوات اللاحقة.

لدى صاحب الملامح اللطيفة كاريزماتية مشهودة في التعبير عن آرائه العامة، يحمل موقفاً فنياً من تجربة هيئة أسواق، تسنده التجربة والخبرة في ممارسات الأسواق العالمية التي تنتشر فيها أعمال المجموعة المترامية.

يدعو العيار إلى مراجعة كاملة لقانون الهيئة، بعد أن مرت أكثر من سنة على تطبيقه. ينتقد الاستعجال في تطبيق القانون، حتى قبل أن يكون لدى الهيئة موظفون (!) ويشبه كثرة الجهات الرقابية وتداخل صلاحياتها بوصف كاريكاتوري طريف: «كأننا في ملعب كرة قدم فيه خمسون حكماً، كلهم يحمل الصافرات والبطاقات الحمراء والصفراء، والقاسم المشترك الوحيد بينهم أنهم لا يعرفون القانون!». في هذا اللقاء الخاص مع «الراي» إطلالة على كافة قطاعات المجموعة، والقضايا العامة ذات الصلة...



فيصل العيار يتوقع نمواً مزدهراً للخانة لشركات «كيبكو»

(تصوير أسعد عبدالله)

يظهر من أين جاءت الربحية - هل من التسويات مع البنوك أو من نتائج الأعمال. ويمكن لأي مستثمر مهتم معرفة من أين جاءت الربحية، والملاحظ أيضاً أن البنوك بدأت تتحسن الأوضاع في العام 2014 ستكون أفضل.

● يعني برأيك طويت الأزمة وبدأ السوق يتعافى؟
- بالنسبة إلى الشركات التي تأثرت ولم تخرج من الأزمة بعد هي في مشكلة كبيرة، البقية قد تكون قد بقيت لديها رؤوس أموال ويمكن أن تكون في وضع أفضل. ● انتم كمجموعة «كيبكو» هل طويتم الأزمة؟

● نحن كمجموعة لم نشعر بالأزمة مثل الآخرين، فشرية المشاريع تحقق أرباحاً منذ 22 سنة بأزمة أو من دون أزمة، قد مررتنا بغزو وحربين وبأزمات مالية داخلية وخارجية ويمكننا القول ان معظم شركاتنا لم تتأثر والله الحمد. ● ما أسباب ذلك.. هل هناك وصفة خاصة؟
- الحمد لله (ضحكاً) نحن محظوظون.

● الاستحواذات مستمرة هل هناك صفقات أو استحواذات مقبلة في مجموعة كيبكو؟

● نحن لم نخونق... الخليج للثامن استحوذت على ثاني أكبر شركة تأمين في الجزائر، كما عززت شركة القرين لصناعة البتروكيماويات حصتها في شركة نابسكو وبيات تملك الحصص الكبرى أيضاً بنحو 30 في المئة، شركة العقارات المتحدة لديها مشاريع في الاردن وغيرها، أي أننا لم نخونق ومشاريعنا مستمرة.

● هل خرجتم من شركة سداكو في السعودية؟
- لا لم نخرج منها والحصص الان مملوكة من قبل شركة القرين لصناعة البتروكيماويات التي اشترتها بقصد تنوع أعمالها، ويمكن القول ان هناك نوعاً من التكامل بين منتجات وطبيعة عمل الشركتين.

● متى تعتقد ان السوق سيعوض خسائره ويلحق بركب الأسواق العالمية؟
- نعم، كما كانوا يقولون «الخير يخص والشر يعم».

● الأوضاع تتحسن
● متى تعتقد ان السوق سيعوض خسائره ويلحق بركب الأسواق العالمية؟
- السوق بدأ يتحرك ومن نهاية السنة السابقة بدأ يتضح أن أغلب الشركات تبيع وبدأ

الشركات خارج رقابة البنك المركزي.
● هذا يعني أنكم تفضلون وجود قانون يحصر الرقابة بجهة واحدة فقط؟

● لا؛ إذا تذكرون في البداية استعملوا بتطبيق قانون هيئة أسواق المال ولم يكن لديهم موظفون... لماذا الاستعجال بالتفويض؟ لماذا لا يدرسون تجارب دول المنطقة؟ منذ أيام وضعوا على لوحة الإعلانات في السوق أسماء موظفين بينما في السعودية عندما يبيع أسهمه يوضع العرض على صفحة الشركة، وكل أخبار الشركة موجودة على صفحاتها، لذلك يمكن للمهتم بهذه الشركة أن يدخل على موقعها ويعرف عنها كل شيء. تخيل لو ان هناك ألف موظف يبيعون الأسهم ببصيرة وهم يعلنون ذلك على شاشة الإعلانات في البورصة، ما تأثير ذلك على السوق؟

● خلال الفترة الأخيرة كان ملاحظاً أن أسواق العالم كلها استعادت أو تعدت مستويات ما قبل الأزمة المالية العالمية أو اقتربت من ذلك بما فيها أسواق المنطقة إلا سوق الكويت بقي غالباً بالسالب، ولا يزال يتحرك ضمن قرب أدنى مستوى له. ما السبب برأيكم؟

● أنا لا أقدم السوق بعنوانه فالسوق هو بالشركات الموجودة فيه، والكوت تأثرت كثيراً في الأزمة، وكان هناك تهور عند بعض الناس في التوسع وفي الالتزامات المالية وعدم دراسة الاوضاع، وهذا أثر كثيراً على سوق الكويت. في بعض الحالات صارت ردادات الفعل أكبر حتى ان بعض شركاتنا التابعة كان يتم تداولها بنصف قيمتها الحقيقية مثل العقارات المتحدة والصناعات المتحدة.

● يعني هل ذهب الصالح مع الطالح خلال الأزمة؟
- نعم، كما كانوا يقولون «الخير يخص والشر يعم».

● متى تعتقد ان السوق سيعوض خسائره ويلحق بركب الأسواق العالمية؟
- السوق بدأ يتحرك ومن نهاية السنة السابقة بدأ يتضح أن أغلب الشركات تبيع وبدأ

بسبب اجراءات بيروقراطية وهذا له تأثير كبير علينا. إذا كانت هناك أشياء جديدة نريد القيام بها يجب ان نتنظر فترة طويلة وليس هناك عملية تنفيذية، وتجمع هيئة المفوضين للنظر بالامر وعمل اجراءات طويلة، ومثلما ذكرت بالنسبة لتجربتنا مع اصدار السندات، فلماذا لا نرى مثل هذه الديناميكية في الكويت؟

● نحن لسنا ضد تطوير آلية السوق والرقابة ووضع حد للحجوزات التي كانت موجودة، لكن في ذات الوقت نحن كمجموعة قوية في المنطقة نتحطل مشاريعنا

هناك امور تجارية بحثة يجب ان تكون الاجراءات أسهل وأبسط من ذلك.

● الخيبة من الهيئة
● تعلمون أنه كانت هناك مطالبات من السوق والشركات بضرورة ايجاد هيئة أسواق مال، برأيكم ما هي الأمور التي كانت منتظرة من الهيئة وأين خيبة الأمل - نحن لسنا ضد تطوير آلية السوق والرقابة ووضع حد للحجوزات التي كانت موجودة، لكن في ذات الوقت نحن كمجموعة قوية في المنطقة نتحطل مشاريعنا

● هل هناك مواد تستحق التعديل مثل نسبة الاستحواذ الاجباري؟ وما هي النسبة التي ترونها معقولة ومناسبة؟
- هذا الامر لا ينطبق علينا لان اغلب شركاتنا نملك فيها فوق 60 أو 70 في المئة، أي أننا لا نستطيع زيادة الكميات، ولكن هذه الأمور يجب ان تكون أسهل وأسرع أسوة بدول العالم الأخرى ويجب ان تكون صلاحية قبول الاستحواذ أو رفضه للمساهمين، أما دور الجهات الرقابية فيجب ان ينحصر في التأكد ما اذا كانت هناك شبهة احتكار لتتم مواجهتها، لكن عندما تكون

حقيقية للشركة بخروجكم من السوق؟
- شركة تتداول بنصف قيمتها الدفترية كيف تستمر في السوق؟ الشركة أمام المدققين هذا سعرها، وهم لا ينظرون إلى حجمها الكبير وقيمتها العادلة التي ربما تساوي ضعف قيمتها السوقية بل ينظرون إلى القيمة السوقية فقط.

● هل يمكن مستقبلاً أن تفكروا بسحب شركات أخرى من السوق إذا بقيت الأمور على ما هي عليه؟
- نرجع ويقول إذا كان السوق يعطي القيمة الحقيقية لشركاتنا ولا يوفر سيولة لن نستمر فيه.

● يتعاملون معنا كمجرمين وكان كل واحد منا يخفي سكيناً خلف ظهره

● بدأوا تطبيق قانون هيئة أسواق المال ولم يكن لديهم موظفون... لماذا الاستعجال؟

● انتظرونا 4 أشهر لموافقة «الهيئة» على إصدار سندات بقيمة 80 مليون دينار... مقابل 10 أيام في دولة أخرى لإصدار بنصف مليار دولار!

● أوقفوا سهم «منافع» 6 أشهر بسبب إجراءات الاستحواذ وأضرنا بمصالح الناس... ولم أفهم مغزى الايقاف كل هذه المدة

● انهبوا إلى السوق السعودي أو الأردني أو المصري وطبقوا تجربة أي منها بحذافيرها في سوق الكويت ونحن نقبل!

● وضعوا على لوحة إعلانات السوق أسماء موظفين ينوون بيع أسهم قليلة... تخيل لو أن ألف موظف يريدون البيع!

● وضعوا على لوحة إعلانات السوق أسماء موظفين ينوون بيع أسهم قليلة... تخيل لو أن ألف موظف يريدون البيع!

● وضعوا على لوحة إعلانات السوق أسماء موظفين ينوون بيع أسهم قليلة... تخيل لو أن ألف موظف يريدون البيع!

● وضعوا على لوحة إعلانات السوق أسماء موظفين ينوون بيع أسهم قليلة... تخيل لو أن ألف موظف يريدون البيع!

● وضعوا على لوحة إعلانات السوق أسماء موظفين ينوون بيع أسهم قليلة... تخيل لو أن ألف موظف يريدون البيع!

● وضعوا على لوحة إعلانات السوق أسماء موظفين ينوون بيع أسهم قليلة... تخيل لو أن ألف موظف يريدون البيع!

● وضعوا على لوحة إعلانات السوق أسماء موظفين ينوون بيع أسهم قليلة... تخيل لو أن ألف موظف يريدون البيع!

● وضعوا على لوحة إعلانات السوق أسماء موظفين ينوون بيع أسهم قليلة... تخيل لو أن ألف موظف يريدون البيع!

كيف تقييمون وضع هيئة أسواق المال... هل حان وقت تعديل قانونها؟
- بعد أكثر من سنة من تطبيق هذا القانون اعتقد أنه يحتاج إلى مراجعة كاملة. ● أين ترى المعوقات في هذا القانون؟
- دعنا هنا نتحدث عن تجارب خاصة... لسئمت متخصصاً بالقانون، ولم أدرسه مادة مادة، لكن هناك معوقات واجهناها ونحن من جبري المجموعات في السوق ونحاول أن نمشي بالطريق الصحيح، وأعطيكم مثالاً على ذلك، كنا نريد إصدار سندات بقيمة 80 مليون دينار، وتقدمنا بطلب للهيئة وانتظرنا أربعة أشهر حتى جاءت الموافقة، وكما هو معلوم ان سوق السندات يصعد وينزل بشكل يومي وأسعار الفائدة فيه تتغير، لكن للأسف هذه الاعتبارات ليست مهمة هنا، فـ عندما ان هناك أشياء كثيرة يمكن أن تتغير خلال فترة الشهور الأربعة التي استغرقت لتعطينا الهيئة الموافقة على هذه السندات. في المقابل، أصدرنا سندات خارج الكويت بقيمة 500 مليون دولار، والمفارقة أنه بين قرارنا ان نذهب إلى السوق العالمي لإصدار السندات واستكمال الإصدار لم تستغرق المدة الزمنية سوى 10 أيام، مقارنة بـ أربعة أشهر هنا للحصول على الموافقة فقط، زد على ذلك أنه بدلاً من 500 مليون دولار المستهدفة من الإصدار جاءنا 3 مليارات دولار أي ستة أضعاف المطروح، مع العلم ان السوق الذي أصدرنا فيه السندات العالمية ليس «سوق لحم أو سوق خضراوات» فهو سوق أجنبي فيه قواعد صارمة ونظام وضوابط... هل نحن أفهم منهم حتى تأخذ الموافقة 4 أشهر؟

● الاستحواذ الإلزامي
● وماذا عن نظام الاستحواذ؟
- حضرتي هنا مثال شركة «منافع»... أوقفوا السهم 6 أشهر فقتصر الناس بسبب الإجراءات الموضوعية في الدراسات، مع أنني لم أفهم مغزى الايقاف كل هذه المدة.

● وماذا عن نظام الاستحواذ؟
- حضرتي هنا مثال شركة «منافع»... أوقفوا السهم 6 أشهر فقتصر الناس بسبب الإجراءات الموضوعية في الدراسات، مع أنني لم أفهم مغزى الايقاف كل هذه المدة.

● وماذا عن نظام الاستحواذ؟
- حضرتي هنا مثال شركة «منافع»... أوقفوا السهم 6 أشهر فقتصر الناس بسبب الإجراءات الموضوعية في الدراسات، مع أنني لم أفهم مغزى الايقاف كل هذه المدة.

● وماذا عن نظام الاستحواذ؟
- حضرتي هنا مثال شركة «منافع»... أوقفوا السهم 6 أشهر فقتصر الناس بسبب الإجراءات الموضوعية في الدراسات، مع أنني لم أفهم مغزى الايقاف كل هذه المدة.

● وماذا عن نظام الاستحواذ؟
- حضرتي هنا مثال شركة «منافع»... أوقفوا السهم 6 أشهر فقتصر الناس بسبب الإجراءات الموضوعية في الدراسات، مع أنني لم أفهم مغزى الايقاف كل هذه المدة.

● وماذا عن نظام الاستحواذ؟
- حضرتي هنا مثال شركة «منافع»... أوقفوا السهم 6 أشهر فقتصر الناس بسبب الإجراءات الموضوعية في الدراسات، مع أنني لم أفهم مغزى الايقاف كل هذه المدة.

● وماذا عن نظام الاستحواذ؟
- حضرتي هنا مثال شركة «منافع»... أوقفوا السهم 6 أشهر فقتصر الناس بسبب الإجراءات الموضوعية في الدراسات، مع أنني لم أفهم مغزى الايقاف كل هذه المدة.

● وماذا عن نظام الاستحواذ؟
- حضرتي هنا مثال شركة «منافع»... أوقفوا السهم 6 أشهر فقتصر الناس بسبب الإجراءات الموضوعية في الدراسات، مع أنني لم أفهم مغزى الايقاف كل هذه المدة.

● وماذا عن نظام الاستحواذ؟
- حضرتي هنا مثال شركة «منافع»... أوقفوا السهم 6 أشهر فقتصر الناس بسبب الإجراءات الموضوعية في الدراسات، مع أنني لم أفهم مغزى الايقاف كل هذه المدة.

● وماذا عن نظام الاستحواذ؟
- حضرتي هنا مثال شركة «منافع»... أوقفوا السهم 6 أشهر فقتصر الناس بسبب الإجراءات الموضوعية في الدراسات، مع أنني لم أفهم مغزى الايقاف كل هذه المدة.

● وماذا عن نظام الاستحواذ؟
- حضرتي هنا مثال شركة «منافع»... أوقفوا السهم 6 أشهر فقتصر الناس بسبب الإجراءات الموضوعية في الدراسات، مع أنني لم أفهم مغزى الايقاف كل هذه المدة.

● وماذا عن نظام الاستحواذ؟
- حضرتي هنا مثال شركة «منافع»... أوقفوا السهم 6 أشهر فقتصر الناس بسبب الإجراءات الموضوعية في الدراسات، مع أنني لم أفهم مغزى الايقاف كل هذه المدة.

● وماذا عن نظام الاستحواذ؟
- حضرتي هنا مثال شركة «منافع»... أوقفوا السهم 6 أشهر فقتصر الناس بسبب الإجراءات الموضوعية في الدراسات، مع أنني لم أفهم مغزى الايقاف كل هذه المدة.

● وماذا عن نظام الاستحواذ؟
- حضرتي هنا مثال شركة «منافع»... أوقفوا السهم 6 أشهر فقتصر الناس بسبب الإجراءات الموضوعية في الدراسات، مع أنني لم أفهم مغزى الايقاف كل هذه المدة.

● وماذا عن نظام الاستحواذ؟
- حضرتي هنا مثال شركة «منافع»... أوقفوا السهم 6 أشهر فقتصر الناس بسبب الإجراءات الموضوعية في الدراسات، مع أنني لم أفهم مغزى الايقاف كل هذه المدة.



اليمار متحددا للزميلين أحمد سماق ومحمد الجاموس

الاستحوادات لم تتوقف:

- تمكنا ثاني أكبر شركة تأمين في الجزائر عبر «الخليج للتأمين»
- «القرين» عززت حصتها في «نابيسكو» إلى نحو 30 في المئة
- العقارات المتحدة» لديها مشاريع في الأردن وغيرها
- الحصاة في «سادكو» باقية وتملكتها «القرين»

عن طرح «أو إس إن»:

- «الطبخة استوت» والطرح قبل نهاية العام
- كل يوم تأتينا عروض للمساهمة أو شراء الشركة
- الأرقام تتغير وتقييمها بين 2.5 إلى 4 مليارات
- قد نطرح مع شركائنا 25 في المئة

فلتوقف الدولة التسبب قبل مطالبة الناس بشد الأحرمة

لن نهتم بالاستثمار في شركة البورصة

- هناك فرص استثمارية مطروحة حاليا مثل شركة البورصة... هل انتم مهتمون بها إذا طرحت؟
- لا ليس لدينا نية في ذلك، فالبورصة مجرد آلية تضمن ان يكون هناك نوع من الشفافية في العرض والطلب وليس لها قيمة أكثر من ذلك، و هي مثل شركة المقاصة التي تقوم بعمليات تقاص في السوق.
- لكن انتم لديكم حصاة في شركة المقاصة؟
- حصتنا في المقاصة حصاة استثمارية وليست حصاة استراتيجية، وعندما يأتينا من يدفع لنا سعرا جيدا سنطرح هذه الحصاة.

نظرتي متشائمة للقطاع الخاص الصحي

- في القطاع الصحي، بعد التخارج التي تمت هل هناك نية للرجوع الى هذا القطاع مرة أخرى؟

- لا... أنا نظرتي متشائمة للقطاع الخاص الصحي، فإذا كان الضمان الصحي يوفر العلاج للوافدين والمشاريع الكبيرة تحت الإنشاء، وإذا تمت كذلك مضاعفة أعداد الأسرة بالمستشفيات الموجودة وكل هذا مجاني أساسا، ماذا يفعل القطاع الخاص وكيف ينافس؟ في ضوء مثل هذه الأمور فإن الاستثمار في القطاع الصحي سيكون صعبا.

قد نقدم عرضاً للمساهمين في «الصناعات المتحدة»

- ماذا عن المساهمين (الأقلية) في شركة الصناعات المتحدة... كيف سيتم تعويضهم بسبب الغاء الإدراج؟

- أمامهم السوق مفتوح وهناك فترة ستة أشهر للخروج من السوق ويمكن لمن يثق بالشركة الاستمرار فيها، ومن جانبنا يمكن أن نفكر في آليات أخرى في المستقبل للتعامل مع ملكيات صغار المساهمين كان تقدم عرضا لشراء حصصهم مثلا.

تمة المنشور ص 44

- كانت هناك في فترة من الفترات عروض لشراء هذه الشركة؟
- سداكو واحدة من أفضل شركاتنا وهي ليست جديدة فهي تعمل منذ 35 سنة.
- هل تنوون زيادة حصصكم فيها؟
- إذا سححت الظروف.
- بالنسبة الى الاستحواد، أين المشكلة إذا كانت هناك شركة انتم مقتنعون بها مثل شركة القرين للبروكيمويات؟
- نحن قمنا بمثل عمليات الاستحواد هذه... هل تقصد استحوادا كاملا؟
- نعم.
- ممكن، إذا سمح لنا السوق فلم لا؟
- كان لديكم تجربة في مجال الطيران وخرجتم منها، هل يمكن ان تعيدوا التجربة مرة أخرى؟
- لن نعيد هذه التجربة.
- لماذا؟

نحن دخلنا كمشترمين (في شركة الخطوط الوطنية للطيران) بحصة 13 في المئة، ولم نفكر بزيادتها، وكان همتنا حتى لو توقفت أن تفي بالتزاماتها وهي اليوم ليست لديها التزامات.

- هل ترى هناك فرصا أخرى في السوق حاليا؟ وكيف ترى الأجواء الاستثمارية بشكل عام؟
- لدينا في القطاع التعليمي فرص كبيرة داخل وخارج الكويت، وفي القطاع الصحي تقدمنا لمشروع الضمان الصحي وجاء ترتيبنا الثاني بعد الشركة التي فازت بالمشروع، وكان يمكن ان تكون عنصرا كبيرا ضمن استثمارا لنا لو تحققت.
- لكنكم موجودون في قطاع التعليم من خلال الجامعة الأميركية في الكويت وغيرها؟
- نعم في قطاع التعليم لدينا الآن أكثر من 12 ألف طالب في مختلف المراحل التعليمية من الروضة الى الجامعة.
- أين ترون الفرص النموذجية في الكويت؟
- يجب أن يكون للقطاع الخاص دور واضح في خطة التنمية، وهذا الدور ليس واضحا الآن.
- كيف يكون هذا الدور واضحا من وجهة نظركم؟

- لا... لا... لن نخرج منها نهائيا ستكون جزءا مهم من إيراداتنا.
- كم تتوقعون ان يكون الطرح العام الأولي؟
- لا ادري، لأن الأرقام تتغير بيننا ويسارا، وتقييمها بين 2.5 إلى 4 مليارات دولار، وهذا كلام، ومتى يصبح الطرح امرا واقعا ستوضح الصورة.
- كم ستطرحون نسبة للاكتتاب؟
- لا ندري قد نطرح مع شركائنا 25 في المئة.

لن نشترى بنكا إسلاميا

- ماذا عن العلاقة بين بنك الكويت المركزي والبنوك وتحديدا



التعديل الأخير على قانون الـ «بي أو تي» ليس دستورياً... كيف تعطي شركات 50 سنة وشركات أخرى 25 سنة

نصرف 400 الف برميل من النفط لتوفير مياه وكهرباء... ولو أقتنعا السعودية بمرور خط الغاز القطري لوفرنا مئات الملايين

«المشاريع» وزعت خلال آخر 5 سنوات التي تعتبر سنوات الأزمة نحو 280 مليون دينار

هناك مجال أكبر للشفافية بين «المرکزي» والبنوك لتحسن العلاقة

500 مليون دولار حجم أعمال «تقاعد» خلال 5 سنوات

- وماذا بشأن شركة التقاعد... لماذا تأخر كثيرا انطلاقة هذه الشركة؟

- هناك قوانين ونحن تحت اشراف البنك المركزي البحريني، والعالمون فيها يجب ان يكون لديهم شهادات معينة والخضوع لامتحان من قبل بنك البحرين المركزي ليعطيهم هذه الشهادات وهذه من الأمور التي نواجهها، بالإضافة الى أن فتح فروع الشركة في المنطقة يأخذ وقتا والتدريب يأخذ وقتا أيضا، وإن شاء الله الآن بدأت «الماكينات» تتحرك... لكن يجب التنويه أنه في البحرين هناك نجاحات

- انتم البنك الوحيد الذي لم يفكر حتى الآن بنشاط مصرفي اسلامي علما بانكم المجموعة الأكبر والأقوى... هل تفكرون بذراع بنك اسلامي؟
- لا توجد لدينا تبة في هذا الاتجاه... ما نراه ان بإمكان البنوك التقليدية تقديم خدمات مصرفية اسلامية، وفي السعودية مفضل البنوك التي معظمها تقليدية تقدم خدمات مصرفية اسلامية.
- لكن هنا في الكويت مثل هذه الآليات ليست متاحة؟
- نعم، نحن الان في مرحلة الهضم ومرحلة تطوير مؤسساتنا، كانت في تركيا... هل من توسعات جديدة للبنك؟
- نحن الان في مرحلة الهضم ومرحلة تطوير مؤسساتنا، كانت في تركيا... هل من توسعات جديدة للبنك؟
- كبيرة من إيرادات بنك برقان تأتي من الخارج، فقد بلغت نسبة الإيرادات الخارجية للبنك في العام 2013 حوالي 55 في المئة من اجمالي الإيرادات و 45 في المئة من داخل الكويت.

اعتقد أن العملية مكلفة جدا مع أرباح قليلة محتملة، وهذا المبلغ قد يمثل عبئا كبيرا على المجموعة و يؤثر على عملياتها.

«الربيع العربي»

- كنتم تراهون دائما على الاستثمار في البلاد العربية، ولم يكن ذلك شعرا بالنسبة لكم بل كان حقيقة، ما مدى تأثركم بأحداث «الربيع العربي»؟
- من يزعم أنه لم يتأثر بتلك الأحداث «ما عندهم سالف»، ولدينا مثال مصر فقد تأثر حتى في فنائنا مملوكة للمجموعة، وقطاع التأمين التابع لنا تأثر جزئيا لكن الحمد لله ما زال النمو موجودا في هذا القطاع. شركائنا الأخرى مثل العقار والأراضي التي نملكها حافظت على وضعها، وبالنسبة للسياحة في مصر فقد بدأت تستعيد نشاطها ولم يتوقف لنا أي مشروع في المنطقة.

- حتى في سورية؟
- في سورية لدينا أراض ولدينا بنك سورية والخليج لا يزال يعمل.
- هل ترى أن هناك فرصا استثمارية يمكن الاستفادة منها في بلدان «الربيع العربي»؟
- أخذنا من الربيع العربي السيئ وأكلنا المر وبقي أن نأكل بعد ذلك الحلو. نأمل ألا تطول الفترة، مصر تحاول الآن ان تكون غير مصر التي كانت سابقا خصوصا ما يتعلق باعتمادها على الخارج، لكن مثل هذا التحول صعب مع أن هناك دولا أخرى نجحت.
- وماذا عن تونس، هل خرجتم منها؟
- لا، لم نخرج ففي تونس لدينا بنك واستثمار صناعي سيصدر في البورصة التونسية قريبا.

قانون الـ «بي أو تي»

- يقال إن مجلس الأمة الحالي في الكويت أكثر قابلية للتعاون والإنجاز بما يخدم الاقتصاد... كيف ترى البيئة السياسية والاستقرار السياسي وانعكاس ذلك على الاقتصاد؟
- نحن قطاع خاص نسعى عنه لكننا لم نلمسه، خذ موضوع قانون الـ «بي أو

تي» الجديد، نحن نستثمر وفق هذا القانون منذ سنوات والقانون الجديد لا يسمح لنا بالتمديد، وسألنا عن ذلك وتبين أن هناك خوفا من المعارضة، مع أننا من الشركات الكبيرة التي استثمرت في هذا القطاع وصرفت أموالا دون أن يكون هناك قانون واضح.

- هل هناك قوانين تتعلق بالشأن الاقتصادي تنصح بتعديلها؟
- هم عدلوا بعض هذه القوانين، لكن المشكلة أن التعديل على قانون الـ «بي أو تي» مثلا ليس دستوريا حتى تعطي شركات 50 سنة وشركات أخرى 25 سنة؟ ومع أننا نرى أن البيئة السياسية مريحة وهناك نوع من التعاون بين الحكومة ومجلس الأمة في القرارات «الشعبوية»، لكننا كقطاع خاص لم نلمس ذلك.

شد الحزام

- القرارات «الشعبوية» ينظر لها القطاع الخاص أحيانا من منظور سلبي... لماذا؟

- نحن لدينا خلل كبير في الميزانية، ولعلاج هذا الخلل لا بد في البداية من إيقاف التسبب، وقبل أن نقول للناس شدوا الحزام لا بد في البداية أن تشد الدولة الحزام وتوقف التسبب.
- لكن رئيس الوزراء خفض مصروفات مكتبه؟
- وهل حلت المشكلة؟ لم تحل، خذ مثلا - نحن نصرف 350 أو 400 الف برميل من النفط حتى نوفر مياها وكهرباء، ولو استعملنا الغاز لوفرنا ثلثي هذه التكاليف وهذه نظرية يعرفها الجميع، لكن هذه الخطة لا تنفذ لأسباب سياسية، إلا تستطيع الكويت اقتناع السعودية أن تسمح بمرور خط الغاز القطري إلى الكويت؟ إن من شأن استيراد الغاز القطري عبر أنابيب أن يوفر مئات الملايين لو تحقق ذلك لوحد. هناك أشياء كثيرة يمكن توفيرها دون التأثير على حدودي الدخل، ويمكن أيضا توفير مبالغ كبيرة.
- ما هي القوانين أولويات خطط التنمية من وجهة نظرك؟
- من المهم جدا أن نسير بخط متوازن، أولا: التنمية بحدود 15 في المئة سنويا.

المادية للصرف على المشاريع، وثانيا: تنمية الإنسان الكويتي بصحته وتعليمه وثقافته ووطنيته. يجب أن يسير الإنسان بشكل متوازن كون هناك توافق وتناسق بينهما، وهناك من قال سابقا ان الكويت لا ينقصها قوانين.

- هل هناك قوانين تتعلق بالشأن الاقتصادي تنصح بتعديلها؟
- هم عدلوا بعض هذه القوانين، لكن المشكلة أن التعديل على قانون الـ «بي أو تي» مثلا ليس دستوريا حتى تعطي شركات 50 سنة وشركات أخرى 25 سنة؟ ومع أننا نرى أن البيئة السياسية مريحة وهناك نوع من التعاون بين الحكومة ومجلس الأمة في القرارات «الشعبوية»، لكننا كقطاع خاص لم نلمس ذلك.

المادة للصرف على المشاريع، وثانيا: تنمية الإنسان الكويتي بصحته وتعليمه وثقافته ووطنيته. يجب أن يسير الإنسان بشكل متوازن كون هناك توافق وتناسق بينهما، وهناك من قال سابقا ان الكويت لا ينقصها قوانين.

- هل هناك قوانين تتعلق بالشأن الاقتصادي تنصح بتعديلها؟
- هم عدلوا بعض هذه القوانين، لكن المشكلة أن التعديل على قانون الـ «بي أو تي» مثلا ليس دستوريا حتى تعطي شركات 50 سنة وشركات أخرى 25 سنة؟ ومع أننا نرى أن البيئة السياسية مريحة وهناك نوع من التعاون بين الحكومة ومجلس الأمة في القرارات «الشعبوية»، لكننا كقطاع خاص لم نلمس ذلك.